

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
المديرية العامة للجماعات المحلية
D. 5808

وزير الداخلية
إلى
السيدة والسادة
ولاية الجهات وعمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات

الموضوع : إعمال مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع ومعالجة الطلبات واستصدار التراخيص عبر المنصة الرقمية « rokhas.ma »

المرفقات : - قرار مشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية ووزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي رقم 2064.19 بتفعيل مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع ودراسة طلبات الرخص ورخص السكن وشواهد المطابقة وتسليمها.
- مسطرة اقتناء مفاتيح التوقيع الإلكتروني لدى مبرد المغرب.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

و بعد، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، المتعلقة بتوظيف التكنولوجيات الحديثة في الإدارة المغربية، ومن أجل تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، فقد عملت هذه الوزارة على إطلاق مجموعة من الأوراش المتعلقة بالتحول الرقمي، من بينها اعتماد منصة إلكترونية تفاعلية وموحدة على صعيد مجموع تراب المملكة، خاصة بإعمال مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع ومعالجة الطلبات واستصدار التراخيص والوثائق القانونية من طرف الجماعات الترابية و السلطات المحلية « rokhas.ma ».

وستمكن المنصة المذكورة، التي تم إنشاؤها في إطار شراكة بين القطاع العام والخاص، جميع المتدخلين من معالجة مختلف طلبات الرخص والوثائق القانونية بشفافية وفي آجال معقولة،

فضلا عن إمكانية تتبعهما إلكترونيا. حيث تهم المنصة كافة المساطر المتعلقة بالرخص الممنوحة من طرف الجماعات الترابية والسلطات المحلية في مجالات التعمير، والأنشطة ذات الطابع الاقتصادي.

I. أجهزة حكامه الورش

قصد إعطاء طابع الإلزامية لهذا الورش، تم التوقيع على قرار وزاري مشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية ووزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي رقم 2064.19، تجدون طيه نسخة منه، يقضي بإعمال مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع ودراسة وتسليم طلبات الرخص المسلمة من طرف الجماعات الترابية والسلطات المحلية ابتداء من تاريخ إيداعها إلى غاية الحصول عليها.

وتهدف مقتضيات القرار الوزاري المشترك المذكور، فضلا عن تنسيق الجهود ما بين كافة المتدخلين على المستوى المركزي والجهوي والمحلي أساسا، إلى وضع آليات للحكامه لتتبع هذا الورش بالاعتماد على ثلاث هياكل:

1. لجنة مركزية، تحت رئاسة السيد الوالي، المدير العام للجماعات المحلية، وتضم في عضويتها بالإضافة إلى ممثلي القطاعات الوزارية والوكالات الوطنية المعنية، مجموعة من ممثلي الهيئات المهنية (هيئة المهندسين المعماريين، هيئة المهندسين المساحين الطبوغرافيين الاتحاد العام لمقاوالات المغرب ...) تتولى تنزيل وتتبع وتفعيل مساطر التدبير اللامادي، من خلال اقتراح التدابير اللازمة اتخاذها في هذا الشأن، وتقييم مدى تنفيذ هذه المساطر، ودراسة التعديلات المقترحة الواجب إدخالها.

2. لجن جهوية، تحت رئاسة السادة ولاة الجهات للتنفيذ و التتبع، يوكل إليها :

- السهر على إعمال مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع و معالجة الطلبات واستصدار التراخيص بشأنها ؛
- تقديم الاقتراحات والإشراف على الإجراءات لتنفيذ مساطر التدبير اللامادي ؛
- رفع تقارير منتظمة حول إعمال مساطر التدبير اللامادي ؛

- إعداد برامج التكوين، بالتعاون مع الشركة المكلفة بالمنصة، لفائدة مستعملي المنصة الرقمية التفاعلية "rokhas.ma" العاملين بالجماعات والإدارات والمؤسسات العمومية والهيئات المكلفة بتدبير مختلف الشبكات والمهنيين المعنيين.

3. لجن محلية، تحت رئاسة السادة عمال العمالات أو الأقاليم، يوكل إليها مهمة مواكبة الجماعات في تنفيذ وتتبع مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع ومعالجة الطلبات واستصدار التراخيص وتتبع تنفيذ برامج التكوين المعدة من طرف اللجنة الجهوية.

وتجدر الإشارة إلى أن المديرية العامة للجماعات المحلية شرعت في تعميم هذه المنصة على خمس جهات وهي: جهة الدار البيضاء-سطات، جهة الرباط-سلا-القنيطرة، جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، جهة مراكش-آسفي وجهة بني ملال-خنيفرة.

وسيتم خلال الشهور المقبلة، وبصفة تدريجية، تعميم هذه المنصة على كافة جهات المملكة، التي يتعين عليها اتخاذ الإجراءات التنظيمية الواردة أسفله، فور شملها ببرنامج التعميم.

II. العناصر الأساسية لتنزيل الورش

من أجل توفير العناصر الضرورية لإنجاح هذا الورش، وإعمالا لمبدأ التدرج في التنزيل والأجرة، فإنه يتعين على السادة الولاة والعمال، التي شملها والتي سيشملها ورش التعميم، اتخاذ الاجراءات والتدابير التنظيمية والتحضيرية التالية :

- العمل على تعيين أعضاء اللجن الجهوية والمحلية المنصوص عليها في القرار المشترك المذكور، وذلك من أجل تنفيذ وتتبع مساطر التدبير اللامادي ؛
- تنظيم اجتماعات أولية تخصص لتقديم الخطوط العريضة لهذا الورش، بمشاركة جميع الأعضاء المعنيين باللجن الجهوية والمحلية المذكورة ؛
- تقييم وضعية الشباك الوحيد لرخص التعمير بالجماعات التي يتجاوز عدد ساكنتها 50.000 نسمة، ولا سيما من حيث توفرها على الوسائل والمعدات المعلوماتية الضرورية ؛

- رفع تقارير دورية مفصلة إلى هذه الوزارة (المديرية العامة للجماعات المحلية) حول كل مرحلة من مراحل تقدم أشغال هذا الورش والتدابير التي تم اتخاذها لتنزيله.

III. الشراكة مع بريد المغرب

من أجل تيسير انخراط الجماعات في هذا الورش، فقد تم إبرام اتفاقية شراكة مع بريد المغرب لاقتناء مفاتيح التوقيع الإلكتروني، حيث تم تخصيص حصة لكل جماعة على الشكل التالي :

- خمس (5) مفاتيح للجماعات التي يفوق عدد سكانها 50 ألف نسمة ؛
- أربع (4) مفاتيح للجماعات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 20 ألف و 50 ألف نسمة ؛
- ثلاث (3) مفاتيح للجماعات التي يقل عدد سكانها عن 20 ألف نسمة ؛
- ثلاث (3) مفاتيح للمصالح اللامركزية لوزارة الداخلية.

وسيتم توزيع هذه الحصص من المفاتيح، حسب الجدول الزمني لتعميم الورش على عموم جماعات، عمالات وأقاليم المملكة (تجدون رفقته الإجراءات المنظمة لهذه العملية).

ويمكن للجماعات التي ترغب في الحصول على عدد أكبر من المفاتيح القيام بذلك، اعتمادا على إمكانياتها الذاتية، من خلال إبرام اتفاقية مع بريد المغرب، بنفس الشروط والأئمة التفضيلية المحددة بالاتفاقية المبرمة مع وزارة الداخلية. (تجدون رفقته الأئمة المتفق بشأنها مع بريد المغرب).

ولحل الإشكالية التي اعترضت بعض الجماعات في السابق لإدراج هذه النفقة في ميزانياتها، فإن المصالح المركزية لوزارة الداخلية تعمل على مراجعة تبويب ميزانيات الجماعات، بشراكة مع الخزينة العامة للمملكة، قصد إدراج عملية خاصة بهذا النوع من النفقات.

كما يمكن لجميع المتدخلين في هذا الورش سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص الاستفادة من نفس الشروط والأئمة التفضيلية المحددة بالاتفاقية المبرمة بين وزارة الداخلية وبريد المغرب في إطار اتفاقيات خاصة.

ولتحديث وتيسير تبادل المعلومات بوتيرة متسارعة وسلسلة وضمان وصولها في أحسن الظروف على الصعيد الوطني، ستنشر مؤسسة بريد المغرب في إحداه بريد إلكتروني مهني خاص

برؤساء الجماعات يمكنهم من تبادل الوثائق مع جميع المصالح الادارية التابعة لوزارة الداخلية وكذا المصالح الخارجية.

ولهذا الغرض، سيوفر بريد المغرب عبر شبكة وكالاته، التي تغطي مجموع التراب الوطني، كافة الإمكانيات البشرية واللوجستية من أجل تمكين الجماعات والعمالات والأقاليم من إيداع ملفات الطلب وتسلم مفاتيح التوقيع الإلكتروني داخل آجال معقولة. كما ستتخذ الإجراءات اللازمة لتمكين كل جماعة من بريد إلكتروني خاص بها.

وفي الأخير، ولتفعيل هذا الورش الهام، نطلب منكم العمل على إيلاءه الأهمية القصوى وكذا التتبع الشخصي لتنفيذ التوجيهات الواردة بهذه الدورية على الوجه الأكمل، مع تعميمها على جميع المتدخلين من إدارة ومهنيين، حتى يتم بلوغ الغايات المتوخاة.

عن وزير الداخلية وبتفويض منه
الوالي المكلف العام للجماعات المحلية
امضاء: خالد سفير